

الفصل الأول
الإطار المفاهيمي للتحفظ
المحاسبي

١.١ : مقدمة :

سيحوى هذا الفصل عدة نقاط رئيسية فيما يتعلق بممارسات واعتبارات التحفظ المحاسبى ، وذلك إبتداءً بالقاء الضوء على معناه ومضمونه، مروراً بكل من أسباب التوجه نحو الالتزام به، وتقسيماته من وجهات النظر المختلفة، وكذا توضيح علاقته بقانون ساربينز أوكسلى، وأيضاً تناول المخصصات والإحتياطات فى سياق التحفظ المحاسبى، بالإضافة إلى التعريف بالعوامل المؤثرة فيه، وإنتهاءً بالانتقادات الموجهة إليه ، وذلك على النحو التالى :

١.٢ : التحفظ المحاسبى: المعنى والمضمون .

١.٣ : أسباب التوجه نحو التحفظ المحاسبى .

١.٤ : تقسيمات التحفظ المحاسبى .

١.٤.١ : التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط .

١.٤.٢ : التحفظ المُسبق و التحفظ اللاحق .

١.٤.٣ : التحفظ الإلزامى والتحفظ الاختيارى.

١.٤.٤ : تحفظ الميزانية وتحفظ الربح .

١.٤.٥ : التحفظ الأقصى و التحفظ الأدنى .

١.٤.٦ : التحفظ الدائم والتحفظ المؤقت .

١.٤.٧ : التحفظ الكلى والتحفظ الجزئى .

١.٤.٨ : تحفظ الخسائر وتحفظ المكاسب .

١.٤.٩ : التحفظ المحقق .

١.٥ : أثر التحفظ المحاسبى على البورصة .

١.٦ : أثر التحفظ المحاسبى على السياسات المحاسبية .

١.٧ : أثر قانون ساربينز أوكسلى على التحفظ المحاسبى.

١.٨ : المخصصات والاحتياطات فى سياق التحفظ المحاسبى.

١.٨.١ : المخصص .

١.٨.٢ : الاحتياطى .

١.٩ : العوامل المؤثرة فى التحفظ المحاسبى

١.١٠ : الانتقادات الموجهة للتحفظ المحاسبى.

١.٢ : التحفظ المحاسبى **Conservatism**: المعنى والمضمون :

لازال الجدل حول مفهوم مصطلح التحفظ المحاسبى **Conservatism** محتدماً، ولا يوجد إتفاق حتى الآن على مفهوم موحد لهذا المصطلح، فقد تعددت وكثرت التعاريف المتعلقة به، لما يحويه من جوانب وأبعاد وإتجاهات عدة تحمل فى طياتها الكثير من المعانى والمقاصد، كما تُعبر تلك الجوانب والأبعاد والإتجاهات عن كلا من وجهات النظر التطبيقية التى تعكس الممارسات المهنية، وكذا الآراء النظرية التى تتناول النظرة المفاهيمية، وسيتم عرض لبعض من تلك التعاريف، وقد يُصاحب بعضها توضيح أو تفسير لبعض البنود الواردة بها، وذلك على النحو التالى :

١. أشار مجلس مبادئ المحاسبة **Accounting Principles Board** المُنبتق عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى **American Institute Of Certified Public Accountants** بالفقرة رقم (٣٥) من الإصدار الرابع (APB Statement NO.4.1970) إلى **التحفظ المحاسبى** على أنه "عدم التأكد المحيط بعملية إعداد القوائم المالية

والذى ينعكس فى الميل العام نحو الاعتراف المبكر بالأحداث غير السارة مع تدنية قيم صافى الدخل وصافى الأصول ""، ووفقاً للفقرة (١٧١) من هذا الإصدار؛ فقد نشأ مفهوم التحفظ المحاسبى نتيجة ظروف عدم التأكد المحيطة بالنشاط الاقتصادى للشركة حيث ورد بتلك الفقرة أنه ""..... غالباً يتم قياس الأصول والالتزامات فى ظل ظروف عدم التأكد، وتاريخياً يوجد لدى كل من المديرين والمستثمرين والمحاسبين ميل نحو تفضيل أن تكون أى أخطاء محتملة فى القياس المحاسبى متجهة نحو التقدير بالنقص وليس بالزيادة لكلا من صافى الدخل وصافى الأصول "".

٢. وقد عبر (معيار المحاسبة الدولى رقم ١ ،بتصرف) عن التحفظ المحاسبى بأنه "" تبنى درجة من الحذر عند إعداد التقديرات فى ظروف عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم لكلا من الدخل والأصول أو تقليل لكلا من المصروفات والالتزامات "".

٣. وتماشياً مع الاتجاه السابق الإشارة إليه — فيما يتعلق بتعريف التحفظ المحاسبى — ؛ فقد عرفه البعض بأنه موقف ناتج من ظروف عدم التأكد، ويستجيب المحاسبون لمواقف عدم التأكد هذه باتخاذ ذلك الموقف المتحفظ، حيث يُفضل المحاسبون تخفيض المفردات الإيجابية التى تتمثل فى كل من الأصول، والإيرادات، وكذلك المكاسب، والمغالاة فى المفردات السلبية التى تتمثل فى كل من الالتزامات ، والمصروفات، وأيضاً الخسائر، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى الاعتراف بالخسائر المتوقعة ، وعدم الاعتراف بأى مكاسب إلا إذا تحققت فعلاً .

٤. وحيث أن الفكر المحاسبى يستخدم كلا من مصطلحى التحفظ المحاسبى و الحيطة والحذر بالتبادل ، حيث يتم النظر إليهما كمعنى ومضمون واحد ، ومن منطلق هذا ؛ فيمكن تعريف هذا المصطلح عن طريق تقسيمه إلى شقين يتمثلا فى كلا من الحيطة والحذر، فتمثل الحيطة الاحتياط ضد أى خسائر محتملة فى المستقبل والاعتراف بها سواء حدثت فعلاً أم لا، بينما يعكس الحذر توخى الحذر من الاعتراف بأى مكاسب محتملة فى المستقبل وعدم الاعتراف بها إلا عند تحققها.

٥. و على نفس النهج السابق ؛ فقد تناول آخرون التحفظ المحاسبى من زاويتين ، فتتمثل الأولى فى الحيطة من كل خسارة متوقعة الحدوث أو محتملة سواء كانت معلومة أو غير معلومة المقدار ، أما الزاوية الثانية فهى الحذر من قياس أى أرباح لم تتحقق بعد ضمن صافى الربح كى لا تؤثر بالخطأ عليه وعلى ما يترتب عليه من أخطاء تالية ومتابعة .

٦. كما أشارت النظرة المفاهيمية للتحفظ المحاسبى إلى أنه "اصطلاح يُستخدم بشكل عام ليلزم المحاسبين بقياس الأصول والإيرادات بأدنى قيم متوقعة، وقياس الالتزامات والمصروفات بأعلى قيم متوقعة، وتُثبت المصروفات حال حدوثها دون تأخير، بينما يؤخر إثبات الإيرادات حتى يتم الاعتراف بها وتحققها" .

٧. واستكمالاً لما سبق عرضه و توضيحه من مفاهيم عدة تتعلق بالتحفظ المحاسبى ؛ فيعنى إياه " أنه عندما يكون هناك أكثر من بديل مقبول لإجراء معالجة محاسبية معينة ، فإن البديل الذى ينتج عنه أقل تأثير حالى مرغوب فيه على حقوق أصحاب المصلحة هو البديل الذى يتم

اختياره ""، ويلزم هنا توضيح المفهوم السابق ؛ فعند قياس قيمة الأصول والالتزامات لغرض إعداد قائمة المركز المالي، وفي حالة وجود بديلين لقياس قيمة أصل معين فإنه يتم إختيار القيمة الأقل لهذا الأصل، لكنه في حالة وجود بديلين لقياس قيمة التزام معين فإنه يُقاس بالقيمة الأكبر، وعند تسجيل المصروفات والإيرادات فإنه يتم إختيار البديل الذي يعطى أقل تأثير مرغوب فيه على صافي الدخل ، ويكون ذلك بعدم أخذ أى إيرادات متوقعة في الاعتبار مع تسجيل أى مصروفات أو خسائر محتملة .

٨. كما يمكن الإشارة إلى التحفظ المحاسبي بأنه "" الأخذ في الاعتبار جميع التكاليف أو الأعباء أو الخسائر ، وذلك عند إعداد كلا من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ، وعدم أخذ الأرباح المتوقعة في الحسبان "" ، ويمكن ضرب بعض الأمثلة على هذا المفهوم من أجل توضيحه - وذلك على سبيل المثال لا الحصر - ، وتتمثل بعض الأمثلة الدالة على ذلك في كل من تقويم الأصول الثابتة على أساس التكلفة التاريخية مطروحاً منها الإهلاك، وتقويم المخزون السلعي بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل ، وتكوين الاحتياطات لمقابلة أى نقص فى الأصول أو الزيادة المنتظرة فى الالتزامات مثل احتياطي الديون المشكوك فى تحصيلها واحتياطي الخصم المسموح به، واحتياطي خصم أوراق القبض، واحتياطي هبوط الأسعار..... وغيرها من الأمثلة العديدة .

٩. بالإضافة إلى ما سبق طرحه من مفاهيم عدة تُعبر عن معنى ومضمون التحفظ المحاسبي ؛ فإنه يُشير إلى ""السياسة التى تنطوى على إختيار الإجراء المحاسبي الذى

يأخذ الخسائر دون الأرباح المتوقعة فى الاعتبار بصدد تحديد الدخل وذلك بغرض إنقاص الدخل المحقق^(١).

١٠. وقد قام البعض باستخلاص مفهوماً مُعبِراً عن التحفظ المحاسبى ، فيتمثل إياه فى أنه يُعد "مدخلاً أو توجهاً واجب على المحاسبين اتباعه عند إعداد القوائم المالية كى ينعكس تأثير حالات عدم التأكد المُحيطة والملازمة لمزاولة المنشأة للنشاط الاقتصادى على المحتوى الاعلامى للقوائم المالية، بما يُحقق عدم الإفصاح عن قيم متضخمة للأصول والدخل أو قيم متدنية للالتزامات والمصروفات فى ظل عدم التأكد، بشرط ألا يترتب على التحفظ المحاسبى تعمد الإفصاح عن قيم متدنية للأصول والدخل أو قيم متضخمة للالتزامات والمصروفات^(٢) .

١١. وأخيراً ؛ يتلخص معنى ومضمون التحفظ المحاسبى فى الاحتياط من الخسارة المحتملة والحذر من الأرباح غير المُحققة حتى تكون الأرباح مُعبّرة عن حقيقة النشاط تعبيراً دقيقاً .

١.٣ : أسباب التوجه نحو التحفظ المحاسبى :

بدايةً؛ نشأ مفهوم التحفظ المحاسبى بعد أزمة الكساد العالمية الكبرى سنة (١٩٢٩) ، وما زال هناك توجه إلى الآن بالتمسك بتطبيقه بالرغم من كل الانتقادات^(١) الموجهة له، وقد ينبع سبب الالتزام بشروط و قيود التحفظ المحاسبى إلى المهمة والمسئولية الملقاة على عاتق المحاسب والتي تتمثل فى قيامه بالتقدير الشخصى لبعض عناصر القوائم المالية – وذلك

١. ستُذكر بعض الانتقادات الموجهة للتحفظ المحاسبى فى موضع لاحق من هذا المؤلف .

فى بعض الأحيان -، فهنا يجب أن يُراعى المحاسب جانب التحفظ المحاسبى وما يفرضه من اعتبارات وقيود .

وفى سياق قيام المحاسب بعمليات التقدير الشخصى فى بعض الأحيان ؛ فالمحاسب الممارس عليه أن يتخذ قرارات عديدة بعضها صعب جداً، وقد يتمثل إحدى هذه القرارات فى أنه "" إذا كان المحاسب فى حالة شك وعدم تأكيد فيما إذا كانت مشتريات محددة يجب أن تُحمل لحساب المصاريف أو حساب الأصل ، ولغرض الوصول إلى قرار سليم فيما يتعلق بهذا الأمر ؛ فعليه أن يستخدم النظرية المحاسبية مُعدلة بتحديدات الكلفة والمنفعة (Cost - Benefit) ، ومدى الأهمية، وكذا نوع الصناعات ، وأخيراً؛ التأثير لهذا العنصر فى التقارير المالية، فإذا لم يُعطِ هذا الأسلوب قراراً واضحاً للمحاسب، فإنه سيذهب للاعتماد على اعتبارات وقيود التحفظ المحاسبى التى تقضى باختيار الحل الذى يُعطى على الأقل عدم تقدير الأصل والدخل بأعلى من القيمة الحقيقية، وذلك فى وجود حالة من الشك وعدم التأكيد""، مع ملاحظة أنه ليس هناك فى التحفظ المحاسبى ما يقترح على المحاسب أن يُقلل قيمته كلاً من الأصول والدخل، ولسوء الحظ فإن بعض المحاسبين قد يُفسرون ذلك على هذا الأساس، وكل ما تقوم به اعتبارات التحفظ المحاسبى عند تطبيقها هو "" أن الالتزام بتلك الاعتبارات تُعطى للمحاسب بصورة مناسبة دليلاً واضحاً فى الحالات الصعبة ""، والدليل هنا معقول جداً حيث يتمثل إياه فى الامتناع عن زيادة كلاً من قيمتى الدخل وصافى الأصول .

وعلى نفس صعيد قيام المحاسب ببعض عمليات التقدير الشخصى ، و الذى يُعد هذا الأمر من أحد أسباب توجهه للالتزام باعتبارات وقيود التحفظ المحاسبى ؛ فكثير من

القرارات التى يتخذها المحاسبون فى مجال تقييم الأصول وتحديد الربح تنطوى على إجراء بعض التقديرات وممارسة الحكم الشخصى، وبعبارة أخرى ؛ فإنه فى كثير من المواقف لن يكون هناك قيمة واحدة صحيحة، وإنما ينبغى الاختيار من بين عدة قيم تمثل إياها بدائل فى مجال التقدير، وتعنى هنا فكرة التزام المحاسب بالتحفظ المحاسبى "" أنه فى الحالات التى يتوافر للتقديرات والطرائق المختلفة أدلة معقولة ينبغى عليه اختيار القيمة التى يكون تأثيرها أقل بالنسبة لتحسين الربح أو المركز المالى للشركة فى السنة الجارية، فيوجه هذا المفهوم المحاسب إلى مراعاة الحيطه لضمان عدم المبالغة فى الأرباح أو فى تحسين المركز المالى، ومما سبق ؛ فيمكن القول أن التحفظ المحاسبى يُعتبر بمثابة مرشداً فى الحالات التى يكون فيها شك فى اختيار قيمتين ناتجتين من بديلين فى التقدير، أما فى الحالات التى لا يكون هناك فيها أى شك فإنه لا يكون هناك مبرر لاستخدام مفهوم التحفظ المحاسبى .

وفى هذا السياق ؛ يواجه معدو القوائم المالية حالات عدم تأكد تُحيط بكثير من الأحداث والظروف يتمثل بعضها فى كل من قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل ، و كذا تقدير العمر الاقتصاى للآلات والمعدات ، فيلزم هنا ؛ التعبير عن تلك الأحداث والظروف وطبيعتها و كذلك تأثيرها من خلال اتباع ممارسات التحفظ المحاسبى .

كما يهتم القياس المحاسبى بتعيين العمليات التى تؤثر مباشرة على الوحدة المحاسبية وعلى قيم عناصر القوائم المالية ، ونتيجة لظروف عدم التأكد التى تُحيط بالقياس المحاسبى والحاجة إلى إضافة مصداقية وموضوعية على القوائم المالية ظهرت الحاجة إلى التحفظ المحاسبى .

واستكمالاً لما سبق عرضه وتفسيره ؛ فيمكن تلخيص عدة دوافع وأسباب أخرى بخلاف ما سبق طرحه سلفاً تُبرر الطلب على ممارسة التحفظ المحاسبي بما يحمله من اعتبارات وشروط كثيرة هي بمثابة قيود على المحاسبين عند إجراء المعالجات المحاسبية ، وذلك من خلال الجدول الموضح والمُشار إليه برقم (١-١).

جدول رقم (١-١)

مبررات ودوافع الطلب على ممارسة التحفظ المحاسبي

١. المبرر التعاقدى Contracting Explanation :

يُحقق التحفظ المحاسبي منفعة كبيرة للمستثمرين وغيرهم من الأطراف التعاقدية - كالإدارة والدائنين - ، لأنه قد يُستخدم كوسيلة لمواجهة عدم تماثل المعلومات ومواجهة المشاكل الخاصة بالتحاسب بين أطراف التعاقد ذات العلاقة بالشركة كتنظيم، ويقترح هذا المبرر أن التحفظ المحاسبي يُزيد من كفاءة الأرباح كمقياس لأداء الشركة، كما يرفع إياه من كفاءة الأصول كمقياس لقيمة الشركة .

٢. مبرر التقاضى Litigation Explanation :

يُساعد التحفظ المحاسبي الشركات على تجنب تحمل المزيد من التكاليف القضائية المحتمل أن تترتب على التعرض للمساءلة القضائية، وذلك من خلال تقييم الأصول بالنقص .

كما يُقلص التحفظ المحاسبي مخاطر الدعاوى القضائية التي تُحيط بأنشطة زيادة حقوق الملكية، حيث يعتقد البعض أن الشركات التي تقوم بإصدار الأسهم تكون أكثر تحفظاً بالمقارنة

بالشركات التى تقوم بزيادة التمويل من خلال الديون فقط .

تابع : جدول رقم (١-١)

مبررات ودوافع الطلب على ممارسة التحفظ المحاسبى

٣. المبرر التنظيمى Regulatory Explanation :

يُساهم التحفظ المحاسبى فى تخفيض التكاليف السياسية التى يُحتمل أن تترتب على تقييم الأصول بالزيادة مقارنةً بتقييمها بالنقص نتيجة تطبيق المعايير المحاسبية والتشريعات المُلزمة، كما يقترح هذا المبرر أن يُساهم التدخل الحكومى فى تنميط إعداد القوائم المالية فى ميل الشركات نحو اتباع المزيد من ممارسات التحفظ المحاسبى .

وقد أكد البعض على ما سبق من خلال كشفهم عن أن أرباح الشركات العاملة فى الدول التى تتمتع بوجود قانون عام وأحكام قضاء ومستوى جيد من التنظيم المهنى تُعتبر أكثر تحفظاً بالمقارنة بالشركات العاملة فى الدول الأخرى.

٤. المبرر الضريبي Income Tax Explanation :

يُساعد التحفظ المحاسبى على تخفيض الدخل القابل للتحاسب الضريبي من خلال تأجيل الاعتراف بالإيراد وتعجيل الاعتراف بالمصروف.

وتأكيداً على بعض ما جاء مُسبقاً من مبررات ودوافع تتعلق بالتوجه نحو تطبيق الممارسات المهنية للتحفظ المحاسبى، حيث يرى البعض أن التحفظ المحاسبى يجد سنداً له ومنطقاً فى أنه يُمثل حماية للمساهمين عند أصحاب الحقوق الأخرى فى التوزيعات، ومن ثم فهو يحافظ على حقوقهم وعلى

رأس المال سليماً، ومن هنا يميل البعض إلى تفسير طبيعة التحفظ المحاسبى من هذه الزاوية ، كما أنه يحمى المديرين فى مواجهة أصحاب رأس المال، كما يمكن القول أن التحفظ المحاسبى يؤثر بشكل إيجابى على علاقات العمل، ولعل ما يُبرر تطبيقه أيضاً؛ أنه يُعد أفضل الطرائق الضعيفة لمعالجة عدم التأكد عند تحديد الدخل أو قيمة الأصول.

واستكمالاً لما سبق عرضه؛ فيمكن القول أن التوجه نحو الالتزام بتطبيق الاعتبارات والقيود التى فرضها التحفظ المحاسبى قد ينبع من أن القوائم المالية فى الماضى كانت تُستخدم كأساس فى منح الائتمان مما كان يتطلب مساعدة المقرضين فى التأكد من عدم منح موارد تفوق إمكانية الشركات المقترضة .

وامتداداً لما سبق طرحه ؛ فيمكن تبرير سبب اللجوء إلى تطبيق التحفظ المحاسبى حيث أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكلاً من المبادئ والفروض المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، ومن منطلق هذا الأمر؛ فإن إفتراض استمرار الوحدة المحاسبية وضرورة إظهار نتائج عملياتها على فترات دورية متقاربة، فتباعاً لهذا الأمر؛ فالقياس القاطع والسليم لنتائج العمليات يتطلب الانتظار حتى نهاية هذه العمليات، بما يؤدي إلى أن القياس الفترى لهذه النتائج يكون فى أفضل صورة تقريباً، فهنا يتوجب الالتزام بتطبيق الاعتبارات والقيود التى يتبناها التحفظ المحاسبى ، وذلك عند القياس الفترى لنتائج العمليات .

١.٤: تقسيمات التحفظ المحاسبى :

لقد تباينت وتعددت وجهات النظر حول تقسيمات التحفظ المحاسبى ، وإن كانت تتفق فيما بينها إلى حد كبير من حيث المعنى و المضمون، وسيتم تناول بعض التقسيمات التى تتمثل فى كل من التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط، وكذلك التحفظ

المُسبق ونظيره اللاحق، فضلاً على التحفظ الإلزامي والتحفظ الاختياري، وكذلك تحفظ الميزانية وتحفظ الربح، وأيضاً التحفظ الأقصى ومثيله الأدنى، بالإضافة إلى التحفظ الدائم والتحفظ المؤقت، وكذا التحفظ الكلي والتحفظ الجزئي، وأيضاً تحفظ الخسائر وتحفظ المكاسب، وختاماً؛ فالتحفظ المحقق يُمثل النوع الأخير للتحفظ المحاسبي الذي سوف يعرضه هذا الموضوع، وسيتم تناول تلك التقسيمات تباعاً بشيء من التفصيل، وذلك على النحو التالي :

١.٤.١ : التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط:

Conditional & Unconditional Conservatism:

يمكن توضيح الاختلاف بين هذين النوعين من التحفظ المحاسبي المتمثلين في كلا من التحفظ المشروط ونظيره غير المشروط، وما يحمله في طياتهما من معانٍ عدة، وذلك بشيء من التفصيل من خلال ما يلي :

✓ التحفظ المشروط : Conditional Conservatism

ويعنى أن يكون التحفظ معتمداً على وقوع الأحداث، بمعنى أن يتم استبعاد وتخفيض القيم الدفترية في ظل وقوع أحداث غير ملائمة بدرجة كافية.

✓ التحفظ غير المشروط : Un conditional

Conservatism

ويعنى أن التحفظ يكون مستقلاً عن وقوع الأحداث، بمعنى أنه ينتج عن الإجراءات المحاسبية المستخدمة لقياس وتسجيل الأصول بقيم دفترية تقل عن القيم السوقية لها على مدار عمرها الإنتاجي بشكل يؤدي إلى نشأة شهرة غير مُسجلة .

ويمكن تصوير بعض الأمثلة القليلة الدالة على اتباع الاعتبارات والقيود المفروضة من جانب كلا من التحفظ المشروط ومثيله غير المشروط - وذلك على سبيل المثال لا الحصر - ، وذلك من خلال الجدول المُبين والمُشار إليه برقم (١-٢).

جدول رقم (١-٢)	
أمثلة على التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط	
التحفظ المشروط	١. تطبيق أسلوب التكلفة أو السوق أيهما أقل للمحاسبة عن المخزون السلعي . ٢. الاعتراف بخسائر التدهور Impairment Write Down في قيم الأصول طويلة الأجل والأصول غير الملموسة .
التحفظ غير المشروط	١. معالجة تكلفة إنشاء العناصر غير الملموسة داخلياً كمصروفات بدلاً من رسملتها . ٢. إهلاك الأصول الثابتة بطرق الإهلاك المعجل مقارنةً بإهلاكها الاقتصادي . ٣. الاستمرار في تطبيق أساس التكلفة التاريخية فيما يتعلق بتسجيل و إظهار الأصول بقائمة المركز المالي .

١.٤.٢ : التحفظ المُسبق و التحفظ اللاحق:

EX-ante & EX- Post Conservatism :

وفقاً للإرشاد الرابع الصادر عن مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي (APB NO.4) فإن التحفظ المحاسبي يقضى باحتمال وجود أخطاء ممكنة بالقياس المحاسبي، وتكون تلك الأخطاء غالباً في اتجاه التقدير بالنقص وليس التقدير بالزيادة لكلاً من صافي الأصول وصافي الدخل، وانطلاقاً من ذلك ؛ فإن التحفظ المحاسبي يؤثر على القوائم المالية من خلال بعدين أساسيين وهما على النحو التالي :

أ. يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تخفيض درجة ملاءمة المحتوى المعلوماتي للميزانية نتيجة التقدير بالنقص لكل من صافي الأصول أو القيمة الدفترية لحقوق الملكية مقارنة بالقيم الاقتصادية لها، وهذا هو ما يُعرف **بالتحفظ المُسبق** EX-ante Conservatism .

ب. يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تحريف Distort عملية قياس الدخل من خلال تأجيل الاعتراف بالأحداث المستقبلية السارة المتمثلة في أي ارتفاع في القيم الاقتصادية إلى حين تحقق حدوث تلك الزيادة ، في حين أن التحفظ المحاسبي يُشجع على الاعتراف المُعجل بأي خسائر متوقعة في إطار التنبؤ بالأحداث المستقبلية غير السارة، ويُشار لذلك **بالتحفظ اللاحق** EX- Post Conservatism أو التحفظ المعتمد على وقوع الحدث Event- Driven Conservatism .

٣.٤.١ : التحفظ الإلزامي والتحفظ الاختياري:

Mandatory & Voluntary Conservatism:

يمكن تحديد كلا من مفهومى التحفظ الإلزامي ومثيله الاختياري بشيء من التفصيل، وذلك على نحو ما سيُعرض من خلال الفقرتين القادمتين .

✓ التحفظ الإلزامى Mandatory Conservatism:

ينبع من خلال إلزام المبادئ والمعايير المحاسبية الملزمة،
والتي أطلق عليها المبادئ المحاسبية المتحفظة

. Conservative Accounting Principles

✓ التحفظ الاختياري Voluntary Conservatism:

وهو الذى تُحدده الإدارة من خلال ما تقوم به من
اختيارات محاسبية من بين بدائل الطرائق المحاسبية المتاحة فى
عملية القياس أو الإفصاح ، والتي أطلق عليها
الاختيارات المحاسبية المتحفظة Conservative

. Accounting Choices

١.٤.٤ : تحفظ الميزانية وتحفظ الربح:

Balance Sheet & Earnings Conservatism :

يعكس هذا التقسيم وجهتى نظر حول التحفظ المحاسبى ؛
فتتضى وجهة النظر الأولى بأنه التقدير بالنقص للقيم الدفترية
لحقوق الملكية وهو ما يُعرف **بتحفظ الميزانية** Balance Sheet
Conservatism ، بينما تقتضى وجهة النظر الأخرى بأن **تحفظ**
الربح Earnings Conservatism هو سرعة انعكاس الأنباء
السيئة على الربح مقارنة بالأنباء السارة ، وجدير بالتنويه
والإشارة هنا ؛ أن مستوى تحفظ الميزانية ومستوى تحفظ الربح
ترابطهما علاقة عكسية .

١.٤.٥ : التحفظ الأقصى و التحفظ الأدنى:

Maximum & Minimum Conservatism:

يُشير هذا التقسيم إلى نوعين من التحفظ المحاسبى ، فيتمثل
النوع الأول فى التحفظ الأقصى **Maximum Conservatism**
والذى يشتمل على اختيارات الإدارة فى الوصول إلى أقصى

مستوى للأرباح أو الخسائر لتحقيق دوافع إدارية معينة يتمثل بعضها فى استخدام ما يُسمى Big Bath لزيادة الخسائر أو لتخفيض الأرباح لأدنى حد ممكن عند تغيير الإدارة العليا للمنشأة بهدف تحميل الإدارة القديمة لتلك النتائج، واعتبار ذلك سنة الأساس عندما تتم المقارنة مستقبلاً، بالإضافة إلى إعفاء السنوات المستقبلية لجزء من أعبائها الحقيقية، مما يُظهر الإدارة الجديدة بأنها وراء تحسين الأعمال ، أما النوع الثانى من هذا التقسيم فيتمثل فى التحفظ الأدنى **Minimum Conservatism** والذى يشتمل على اختيارات اعتبارات التحفظ المحاسبى العادية التى لا تؤثر على نتائج أعمال المنشأة من فترة لأخرى، وليس لها أهداف إدارية سوى الالتزام بسياسة إدارية وطريقة تقييم واحدة .

١.٤.٦ : التحفظ الدائم والتحفظ المؤقت:

Permanent & Temporarily Conservatism:

يعكس التحفظ الدائم وجهة نظر محددة، بينما مثيله المؤقت فيُعبر عن وجهة نظر أخرى، ويمكن تحديد مفهومهما كل على حدة، وذلك على النحو التالى :

✓ التحفظ الدائم Permanent Conservatism:

ويشمل اختيارات الإدارة التى تتم بصورة دائمة خلال الزمن، ويشمل فى الغالب التحفظات الإجبارية التى تفرضها المعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ، أو التى تُحقق الأهداف الاستراتيجية للإدارة .

✓ التحفظ المؤقت Temporarily Conservatism:

ويشمل اختيارات الإدارة التى يتم تعديلها باختلاف المواقف ، والقرارات المراد اتخاذها، وتبدل الظروف المحيطة، ويشمل

فى الغالب استخدام السياسات والطرق المحاسبية التى تُحقق أهداف محددة فى فترات معينة .

١.٤.٧ : التحفظ الكلى والتحفظ الجزئى:

Absolute & Partial Conservatism:

يمكن التفرقة بين كلا من مصطلحي التحفظ الكلى ونظيره الجزئى بما يحمله من معان عدة تتعلق بكلا منهما على حدة، وذلك من خلال التوضيح التالى :

✓ التحفظ الكلى **Absolute Conservatism** :

ويشمل اختيارات الإدارة لكافة عناصر التحفظ المحاسبى من إيرادات ونفقات وخسائر ، وكذلك من أصول والتزامات ، كما يشمل على التغيرات المحاسبية بالكامل من سياسات وطرق محاسبية وحكم شخصى بهدف جعل نظام المعلومات المحاسبى أكثر تحفظاً .

✓ التحفظ الجزئى **Partial Conservatism** :

ويتعلق باختيارات محددة لعناصر محدودة لا تشمل كافة العناصر التى يمكن تعديل قيمها أو تقديرها بما يُحقق أهداف مرحلية أو جزئية ، أو تختص بعلاقات أو دوال أو نسب محددة .

١.٤.٨ : تحفظ الخسائر وتحفظ المكاسب:

Losses & Gains Conservatism:

يتعلق هذا التقسيم بفحص مدى تأثير تأخير الاعتراف بالمكاسب أو الاعتراف الفورى بالخسائر على التحفظ المحاسبى، فمن خلال هذه الرؤية يمكن تقسيم التحفظ المشروط إلى نوعين يتمثلان فى كلا من تحفظ الخسائر **Losses Conservatism** ، ونظيره المتعلق بالمكاسب **Gains Conservatism** ، فيُعبّر

الأول عن سرعة الاعتراف بالخسائر غير المحققة، أما النوع الثانى فيعنى بتأخير الاعتراف بالمكاسب غير المحققة.

١.٤.٩ : التحفظ المحقق **Realized Conservatism** :

التحفظ المُحقق هو عبارة عن التأثير التراكمى لتطبيق الاعتبارات والقيود والممارسات المتعلقة بالتحفظ المحاسبى ، وذلك عند إجراء المعالجات المحاسبية المتحفظة المشروطة وغير المشروطة.

١.٥ : أثر التحفظ المحاسبى على البورصة :

بدايةً؛ تُمثل البورصة الوسيلة الهامة لتجميع المدخرات من الأفراد وتقديمها إلى المشروعات الاقتصادية (المستثمرين) الذين يرغبون فى تمويل المشروعات الجديدة أو التوسع فى المشروعات القائمة، ويجب أن تعكس البورصة أسعار التوازن لأسهم رأس المال وهى الأسعار التى تجعل عائد هذه الأسهم يتناسب مع درجة المخاطر الخاصة بها ويتوقف ذلك على عاملين يتمثلان فى كلا من مدى توافر المعلومات وتمائلها لجميع المستثمرين فى البورصة، وكذلك مدى فهم وتفسير السوق (المستثمرين) واستيعابه للمعلومات .

ومما لا شك فيه أن التحفظ المحاسبى له أثرٌ كبيرٌ على البورصة، ، وبعضاً من أوجه هذا التأثير يتمثل فى الآتى :

١. من المتوقع أن يتساوى تأثير كل من المبادئ المحاسبية المتحفظة والاختيارات المحاسبية المتحفظة فى ظل التحفظ الإلزامى ونظيره الاختيارى على أسعار الأسهم بشرط غياب ظاهرة عدم تماثل المعلومات **Information Asymmetry**، وجديرٌ بالذكر ؛ أن عدم تماثل المعلومات يحدث فى البورصة عندما تعتمد إدارة الشركات حجب معلومات معينة عن المستثمرين لاستخدامها فى تحقيق عائد غير عادى من

الأسهم التي يملكونها، إلا أنه في ظل تلك الظاهرة يمكن الاسترشاد بما يقوم به المديرون من اختيارات محاسبية متحفظة غير ملزمة من أجل استنتاج بعض ملامح المعلومات الخاصة التي لديهم، فيمكن القول؛ أن الاختيارات المحاسبية المتحفظة التي يقوم بها المديرون تلعب دوراً إرشادياً لأنها تُرسل إرشادات عن مدى وجود عدم تماثل في المعلومات بما يُمكن معه استنتاج المعلومات الخاصة من خلال تحليل القوائم المالية وتحليل الجهود التي تقوم بها الإدارة من أجل توصيل معلومات مباشرة إلى كل من المستثمرين والمحللين الماليين بشأن الاختيارات المحاسبية المتحفظة التي قامت بها الإدارة .

٢. دفاع المحاسبون نحو تطبيق التحفظ المحاسبي هو محاولة موازنة أثر التفاؤل المفرط للإدارة والملاك، والذي ينعكس على الاختيار والتركيز في التقارير المحاسبية، وضغط الدائنين ومستخدمي القوائم المالية من خارج الشركة لتقييد هذا التفاؤل، بالإضافة إلى أن المبالغة في تقدير الأرباح والأصول يكون أكثر خطورة على نشاط الشركة إذا ما قورن بالتقديرات المتحفظة، فنتائج الخسارة أو الإفلاس أكثر خطورة من نتائج الأرباح .

٣. كان للأزمة الاقتصادية العالمية - في الثلاثينات من القرن الماضي - دوراً في دفع إدارة الشركات إلى المبالغة في تقدير الأصول والإيرادات ومحاولة زيادة الأرباح لتشجيع المستثمرين على شراء أسهمها والاستثمار فيها من ناحية، ولتوفير أوضاعها للحصول على قروض وتسهيلات إئتمانية لتجاوز تلك الأزمة من جانب آخر، وكان من نتائج ذلك ظهور قوائم مالية مُبالغ في قيمها ولا تتفق مع الواقع العملي

واستمرار مخاطر الإفلاس، مما زاد تمسك المحاسبين والمراجعين بتطبيق التحفظ المحاسبي لتأمين موقفهم .

٤. في ضوء تطبيق التحفظ المحاسبي ؛ يُفترض أن تعكس أسعار الأسهم كل المعلومات المتوافرة سواء للأنباء السارة Good News أو للأنباء السيئة Bad News ، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين الأرباح المحاسبية ومتغيرات السوق متمثلة في القيمة السوقية للأسهم والعوائد التي تُحققها .

٥. وفي السياق ذاته ؛ توصلت بعض الدراسات إلى أن الأرباح المحاسبية في ظل اتباع ممارسات التحفظ المحاسبي قد لا تعكس كل المعلومات في توقيت واحد ، فهي تستجيب للأنباء السيئة والخسائر المتوقعة بشكل أسرع مما تستجيب للأنباء السارة وتحقيق مكاسب متوقعة، فهذا بالطبع له تأثيره على القيمة السوقية للأسهم .

٦. وفي هذا الصدد ؛ فقد قام البعض بمقارنة مستويات ممارسة التحفظ المحاسبي في عينة من الشركات المقيدة بالبورصة في كلا من USA،UK ، فقد اتضح أن الشركات التي قامت بزيادة رأس مال الملكية كانت تتميز بأرباح أكثر تحفظاً بالمقارنة بالشركات التي لم تقم بزيادة رأس المال، وفيما يختص بتلك الحالة ؛ فقد تُلزم الشركات نفسها بممارسات التحفظ المحاسبي بهدف الاستفادة من التكلفة المنخفضة لرأس المال، ويرجع ذلك لكون أسهمها تكون مرغوباً فيها أكثر من قبل المستثمرين بوجه عام .

٧. يعتقد البعض أن ممارسات التحفظ المحاسبي تنعكس على تحسين جودة التقارير المالية بحيث تستوفي وتُلبي احتياجات الوسطاء الماليين، بما ينعكس إيجاباً على اتخاذ قراراتهم فيما يتعلق بعمليات شراء أو بيع الأسهم .

٨. في حال الالتزام بتطبيق التحفظ المحاسبي ؛ فإنه يجب الأخذ في الحسبان أثر متطلبات البورصة على الإفصاح المحاسبي، ويُفترض أن يؤدي تطبيق تلك المتطلبات إلى تخفيض تكلفة الاستثمار من خلال إرساء القواعد المنظمة للالتزام والمسؤولية عن الإفصاح المحاسبي المضلل، ولعل العلاقة بين متطلبات البورصة والتشريعات القانونية بالدولة قد تكون سبباً لتشجيع اتباع الممارسات المحاسبية الهادفة للإفصاح المتحفظ.

٩. واستكمالاً لما سبق عرضه ؛ فجديراً بالإشارة والتنويه ؛ أن الإفصاح المحاسبي يلعب دوراً هاماً في تحقيق الآلية الخاصة بالبورصة من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين درجة المخاطر لها والعائد الذي تُحققه هذه الأسهم، فالإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين، وبالتالي كبر حجم البورصة من حيث زيادة عدد الأسهم المعروضة للشراء والبيع ، وكذلك حجم التعامل (عمليات الشراء والبيع) لهذه الأسهم.

وفي السياق ذاته ؛ فآثر الإفصاح المحاسبي على البورصة في ظل عدم تماثل المعلومات قد يتمثل في أن تتخذ الأطراف الخارجية من أصحاب المصالح أساليب دفاعية لحماية نفسها ضد مخاطر عدم تماثل المعلومات ، وسوف تؤدي تلك الأساليب الدفاعية إلى الإضرار بالبورصة في أشكال عدة يتمثل بعضها في انخفاض حجم العمليات وعدد الأسهم المتداولة، وزيادة تكلفة العمليات وأيضاً انخفاض درجة السيولة للأسهم، وللقضاء على هذه الظاهرة؛ فينبغي على الجهات المهنية أن يكون لها دوراً هاماً في إلزام المنشآت بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية على

فترات دورية حتى لا تُستغل من قبل الأطراف الداخلية لتحقيق مكاسب غير عادية .

١.٦ : أثر التحفظ المحاسبى على السياسات المحاسبية :

يمكن توضيح أثر التحفظ المحاسبى على السياسات المحاسبية، وذلك من خلال الفقرات القليلة القادمة.

لقد صدر المعيار ٨ IAS عام (١٩٧٨)، وأُجريت عليه تعديلات عامى (1993) و(٢٠٠٣)، وجدير بالإشارة والتنويه أن ما يقابل هذا المعيار من معايير المحاسبة المصرية هو المعيار رقم (٥)، ويتعلق هذا المعيار بالسياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء من منظور التحفظ المحاسبى، حيث عرف إياه السياسات المحاسبية على أنها المبادئ والأسس والقواعد والممارسات التى تقوم المنشأة بتطبيقها عند إعداد وعرض القوائم المالية.

حيث تضمنت الفقرات (٧:١٢) من المعيار ٨ IAS اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية ، فتقضى الفقرة رقم (١٠) بأن تقوم إدارة الشركة بتطبيق الحكم المهنى Judgment عند اختيار سياسة محاسبية لمعالجة أحد العناصر أو الأحداث فى ظل غياب معيار محاسبى خاص بها، بحيث تتصف تلك السياسة ببعض الخصائص النوعية التى ورد من بينها الحيطة والحذر (التحفظ المحاسبى).

ومن ناحية أخرى ؛ فلقد أوضحت الفقرات (١٩:٢٧) من ذات المعيار أنه إذا كان تغيير السياسة المحاسبية إلزامياً نتيجة بدء تطبيق معيار محاسبى جديد، فيتم معالجة أثر التغيير وفقاً للأحكام الانتقالية المحددة بالمعيار Specific Transitional Provisions، بينما إذا كان تغيير السياسة المحاسبية اختيارياً أو إلزامياً بتطبيق معيار محاسبى جديد لم يتضمن إرشادات

تختص بالمرحلة الانتقالية، فيتم تطبيق السياسة الجديدة على القيم الدفترية للأصول والالتزامات في بداية أقرب فترة يمكن التطبيق عليها بأثر رجعي Retrospectively كما لو كانت السياسة مُطبقة بصورة مستمرة منذ بداية تلك الفترة، مع إجراء التسوية اللازمة على الرصيد الافتتاحي لأحد عناصر حقوق الملكية.

كما أوجبت الفقرة رقم (٤٢) من ذات المعيار سالف الذكر أيضاً معالجة أخطاء السنوات السابقة بأثر رجعي، وبالتالي فلقد أسفر المعيار عن إلغاء البديل الذي كان مسموحاً به والمتمثل في معالجة الأثر التراكمي للتغيير الاختياري للسياسات المحاسبية ومعالجة أخطاء السنوات السابقة بحساب الأرباح والخسائر للفترة التي حدث خلالها التغيير أو اكتشاف الخطأ.

ومن جانب آخر؛ فلقد أوجبت الفقرات (٣٨-٣٢) أن يتم المحاسبة عن تغيير التقديرات المحاسبية منذ لحظة إجراء التغيير ولاحقاً مع معالجة أثر التغيير بحساب الأرباح والخسائر للفترة الحالية والفترات اللاحقة التي تتأثر بالتغيير، مع إجراء التسويات اللازمة لقيم الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية خلال فترة التغيير .

وإذا أجرى كياناً تغييراً طواعياً في السياسات المحاسبية ينبغي أن يُفصح عن ما يلي :

١. طبيعة التغيير .
٢. الأسباب التي أدت إلى توفير معلومات موثوق بها وأكثر ملاءمة نتيجة تطبيق السياسة الجديدة .
٣. التعديل في الفترة الجارية .
٤. التعديل في الفترات السابقة للفترة المعروضة.
٥. التعديل في أرباح السهم الواحد .

وفيما يتعلق بالأثر على التحفظ المحاسبى :

فمن جهة ؛ يمكن القول بأن نوع التحفظ المحاسبى ذوالصلة هو التحفظ المشروط حيث أنه يتوقف على وقوع الحدث المتمثل فى تغيير السياسات المحاسبية، أو اكتشاف الخطأ، أو تغيير التقدير المحاسبى.

ومن جهة أخرى؛ فيمكن القول أن المحاسبة بأثر رجعى عن التغيير الاختيارى للسياسة المحاسبية وتصحيح أخطاء السنوات السابقة تؤدي إلى انخفاض مستوى التحفظ ذو الصلة بالمقارنة مع البديل المحاسبى الملغى وهو معالجة الأثر التراكمى للتغيير أو الأخطاء بدخل فترة حدوث التغيير أو اكتشاف الخطأ، خاصة إذا كان ذلك الأثر التراكمى ذو تأثير سلبي على دخل تلك الفترة.

كما يمكن القول أن هناك اتساع فى مجال تنفيذ الحكم المهني المشروط بممارسة ذلك المستوى من التحفظ، حيث هناك مجال لتطبيق الحكم المهني فى سبيل تحديد الفترات المحاسبية المتأثرة بتغيير السياسة أو الخطأ وتحديد قيم التسويات الخاصة بكل فترة.

وأخيراً؛ فيمكن القول بأن هذا الإصدار قد سمح بارتفاع مستوى الالتزام بشروط التحفظ ذو الصلة بالمحاسبة عن تغيير التقديرات المحاسبية خاصة إذا كان للتغيير تأثير سلبي على الدخل سواء لفترة حدوث التغيير أو الفترات اللاحقة لها.

١.٧ : أثر قانون ساربينز أوكسلى على التحفظ المحاسبى:

يتوقع البعض أن تطبيق القانون الأمريكى ساربينز أوكسلى سوف يؤدي إلى مزيد من التحفظ المحاسبى للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية، حيث تبين ارتفاع فى مستوى التحفظ المحاسبى بعد تطبيق هذا القانون مقارنة بالفترة السابقة على

تطبيقه، كما تبين وجود انخفاض جوهري ملحوظ فى الاستحقاقات الاختيارية Discretionary Accruals ، وتؤكد تلك الآراء ما يدعيه البعض بأن احتمال تعرض الشركات للمساءلة القضائية يرتفع فى حالة المبالغة فى تضخيم الأرباح مما يُشجع على التحفظ المحاسبى، وعلى الرغم من ذلك فقد أشار آخرون إلى عدم إمكانية فرض الرقابة على كافة المتغيرات، كما أن هناك احتمال مفاده أن متطلبات قانون ساربينز أوكسلى قد ساهمت بشكل كبير فى تغير مستوى التحفظ المحاسبى كالعوامل الخاصة بالجوانب الإدارية وسلوك الإدارة، أو العوامل التى تخص التغيرات البيئية المحيطة بالنشاط الاقتصادى.

وعلاوة على ما سبق ذكره فيما يتعلق بالعلاقة بين متطلبات جودة الرقابة الداخلية فى ضوء القانون الأمريكى ساربينز أوكسلى من جهة والتحفظ المحاسبى من جهة أخرى، وذلك من منطلق أن التحفظ المحاسبى يُعد إحدى السمات الأساسية لجودة التقرير المالى ، فاستكمالاً لهذا الأمر؛ فإن الهدف من متطلبات الرقابة الداخلية فى ضوء قانون ساربينز أوكسلى هو تحسين جودة التقارير المالية، وقد أشار البعض إلى أن الشركات التى تُفصح عن أوجه الضعف الجوهرية بهيكل الرقابة الداخلية - فى ظل هذا القانون الأمريكى - تكون أقل تحفظاً من الشركات التى لا تُفصح عن أى نقاط ضعف فى هيكل الرقابة الداخلية.

وجديرٌ بالذكر أن الشركات التى لا تُفصح عن نقاط الضعف الجوهرية بالرغم من قيام المراجعون بالإشارة إليها و توضيح سبل علاجها تكون أكثر تحفظاً عن الشركات التى تستمر بنقاط الضعف دون إيجاد سبل لعلاجها، كما أن إجراءات الرقابة الداخلية يكون لها تأثير منظم على التقرير المالى للشركة، بغض النظر عن كونها عالجت تلك الأوجه أم لا ، وذلك فى حالة وجود إجراءات رقابة داخلية فعالة لديها، ومما سبق عرضه وتحليله ؛

فيمكن القول أن جودة الرقابة الداخلية تؤثر على التحفظ المحاسبى وعلى تحسين جودة التقرير المالى، كما أن هناك علاقة قوية بين التحفظ المحاسبى وخصوصاً التحفظ المشروط الذى تمارسه إدارة الشركة بالاعتماد على الحكم الشخصى للمحاسب فى تقدير مؤشرات ومقدار التدهور وبين هيكل الرقابة الداخلية، حيث يحد هيكل الرقابة الداخلية الفعال من التلاعب وحدوث الأخطاء مما يدعم من إمكانية ممارسة التحفظ المشروط دون حدوث تلاعب أو أخطاء عند تقدير التدهور.

١.٨ : المخصصات والاحتياطيات فى سياق التحفظ المحاسبى:

سيتناول هذا الموضوع مفهومى المخصص والاحتياطى فى ضوء الاعتبار الخاصة بالتحفظ المحاسبى، وذلك على النحو التالى :

١.٨.١ : المخصص Provision :

بدايةً ؛ يُمثل المخصص عبئاً على الإيرادات لمقابلة التزامات أو خسائر مؤكدة الحدوث فى المستقبل ويصعب تحديد قيمتها بدقة.

ومن وجهة نظر أخرى ؛ فيتكون المخصص عن طريق احتجاز جزء من صافى الربح لمواجهة كل خسارة محتملة أو متوقعة الحدوث ويُفتح به حساب يُسمى باسم الغرض المنشأ من أجله ؛ وفيما يلى بعض الأمثلة على أنواع المخصصات :

✓ مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية :

وهو المخصص الذى يُحتجز من صافى الربح لمواجهة الخسارة المحتملة عند بيع الأوراق المالية نتيجة هبوط أسعار هذه الأوراق فى سوق الأوراق المالية (البورصة) .

✓ مخصص الأجيرو :

ويتمثل فى المخصص الذى يُحتجز من صافى الربح نتيجة تعامل المنشأة بالأوراق التجارية، والتى يكون استحقاقها فى مواعيد بعد تاريخ نشر القوائم المالية، ولغرض إظهار أوراق القبض بقيمتها فى تاريخ الميزانية العمومية يلزم تكوين هذا المخصص، وأيضاً لاحتمال أن تقوم المنشأة بقطع أو خصم هذه الأوراق التجارية مما سيؤدى إلى خسارة بالفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية (الرصيد الفعلى)

✓ مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها :

وهو يُحتجز من صافى الربح لمواجهة الخسارة المتوقعة الناتجة عن احتمال توقف بعض المدينين عن سداد الديون المستحقة عليهم فى مواعيد الاستحقاق التى تلى تاريخ نهاية السنة المالية، وذلك كى تُظهر الميزانية العمومية الأرصدة الحقيقية للأصول المتداولة مع استبعاد تأثير الخسائر المحتملة .

✓ مخصص الخصم المسموح به :

وهو يُحسب على أرصدة المدينين بعد استبعاد المعدوم منها عند الجرد، وكذلك استبعاد المشكوك فى تحصيله، فيتبقى رصيد الديون الجيدة ، وأصحاب هذه الديون لديهم مقدرة على السداد قبل موعد الاستحقاق فيكتسبون من المنشأة خصم تعجيل دفع يُعتبر خسارة شكلية يجب تلافى أثرها بتكوين هذا المخصص .

وجديرٌ بالذكر ؛ أن هذه المخصصات تُقلل حساباتها بانتهاء الغرض المنشأة من أجله وتُرد الأموال المحتجزة من صافى الربح إلى مصدرها بانتهاء الغرض أو عدم حدوث الخسارة المحتملة أو وقوعها بقيمة أقل .

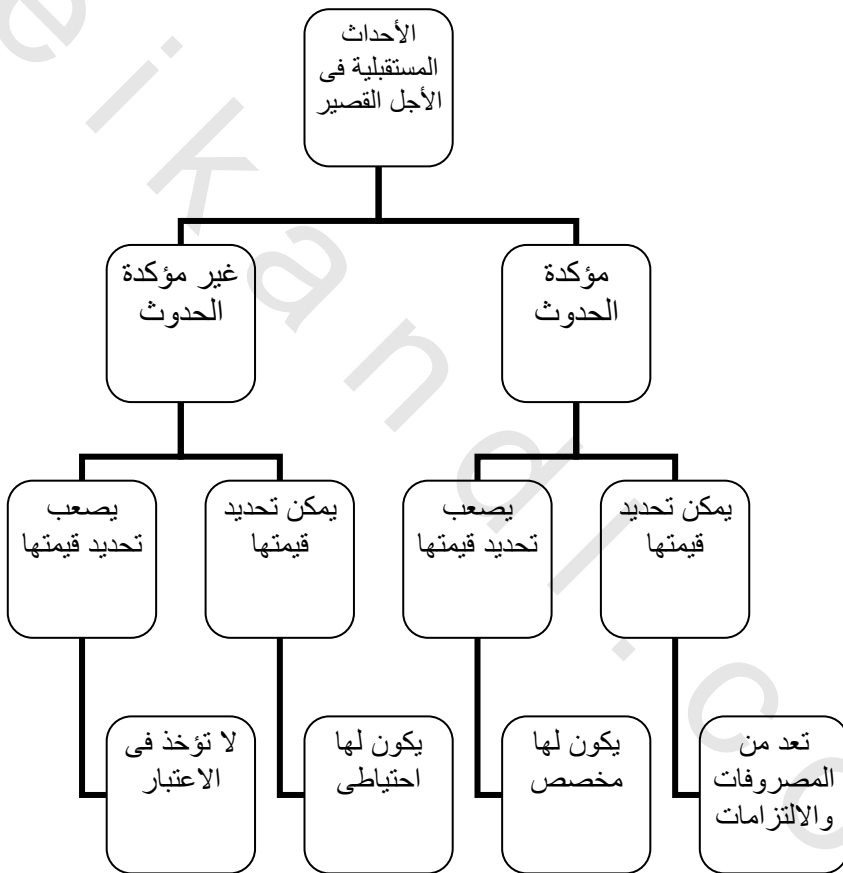
١.٨.٢ : الاحتياطي Reserve :

فهو عبء على الأرباح لتدعيم المركز المالي للشركة أو للوفاء بالتزامات عن أحداث مستقبلية محتملة الحدوث، ويمكن تقديرها بشكل تقريبي مقبول.

واتساقاً مع ما سبق ؛ فيتم تكوين الاحتياطيات أحياناً بناءً على تشريع أو قانون من أجل إعطاء المنشأة ودائنها حماية إضافية من آثار الخسائر، كما يمكن تكوين احتياطيات أخرى إذا كان قانون الضرائب الوطني يمنح إعفاءات أو تخفيضات من التزامات الضرائب في حال التحويل إلى مثل هذه الاحتياطيات، ويمكن القول فيما يتعلق بهذا الأمر ؛ إن وجود هذه الاحتياطيات القانونية والتشريعية والضرائبية يُعتبر معلومات يمكن أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار، وجديرٌ بالإشارة والتنويه هنا ؛ أن تكوين تلك الاحتياطيات يُعتبر جزءاً للأرباح وليس مصروفات (معيار المحاسبة الدولي رقم ١) .

وارتباطاً بما سبق عرضه وتوضيحه فيما يتعلق بالمخصصات والاحتياطيات ؛ فيمكن القول أن المخصصات والاحتياطيات قد ظهرت في المحاسبة كنتيجة لتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي ، وهنا يمكن القول بأن الأحداث المستقبلية بعد التنبؤ بإمكانية حدوثها يمكن أن تكون مؤكدة الحدوث بنسبة عالية أو محتملة الحدوث بنسبة قليلة ، ومن حيث إمكانية تحديد قيمتها ؛ فيمكن القول بأنها إما أن تكون أحداث يسهل تحديد قيمتها بنسبة كبيرة من الدقة، وأحداث يصعب تحديد قيمتها بدقة، وعلى ذلك يمكن القول إنه عند القياس المحاسبي تظهر الاحتمالات التي ستظهر من خلال الشكل التوضيحي والمُشار إليه برقم (١-١).

شكل رقم (١-١)



١.٩ : العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي:

من خلال هذا الموضوع ؛ يمكن استعراض عدة عوامل مؤثرة في مدى التزام المحاسب باعتبارات التحفظ المحاسبي، فتتمثل تلك العوامل في كل من حجم الشركة، ونسبة المديونية، وكذلك آليات الحوكمة، وأيضاً، المعايير المحاسبية المستخدمة، وفيما يلي شرحاً موجزاً لكل منها على حدة :

١. حجم الشركة :

لقد أثبتت كثير من الدراسات المعنية بهذا الأمر أن الشركات كبيرة الحجم تتعرض للكثير من الضغوط السياسية، لذلك تلجأ تلك الشركات لممارسة التحفظ المحاسبي من أجل تجنب التعرض للتكاليف السياسية ، وقد يتمثل هذا النوع من التكاليف السياسية أو ما يُعرف بالضغوط السياسية في التدخل الحكومي لتسعير منتجات الشركة أو للحد من احتكار الشركة لسلعة معينة.

وعلى عكس الرأي سالف الذكر ؛ فيرى البعض أن الشركات صغيرة الحجم تتعرض لمشاكل أكثر من مثيلتها كبيرة الحجم، لذلك فإن الشركات الأكثر تحفظاً هي الشركات صغيرة الحجم، وذلك من منطلق تجنب الدعاوى القضائية.

ونافلة القول في هذا الشأن تقضى بأن هناك رأيان فيما يتعلق بحجم الشركة وممارسة التحفظ المحاسبي، حيث يرى البعض أن هناك علاقة طردية بينهما، أي بزيادة حجم الشركة يزداد مستوى التحفظ المحاسبي وبانخفاض حجم الشركة ينخفض مستوى التحفظ المحاسبي ، وعلى الإتجاه الآخر ؛ فيرى آخرون أن العلاقة بين حجم الشركة ومستوى

التحفظ المحاسبي علاقة عكسية، أى بزيادة حجم الشركة ينخفض مستوى التحفظ المحاسبي وعلى العكس .

٢. نسبة المديونية :

يهتم مقرضى الشركة بمدى مقدرة الشركة على الوفاء بديونها وسداد الأقساط فى موعدها، ومدى تعرض الشركة للمخاطر سواء كانت مخاطر أعمال Business Risk والتي يتم قياسها بحجم الشركة، أو مخاطر مالية Financial Risk والتي تقاس بنسبة المديونية، والشركة عند دخولها فى عقود إقتراض قد يفرض المقرضين قيود معينة على الشركة لضمان استرداد قروضهم، قد تكون تلك القيود على طريقة توزيع الأرباح أو على الإقتراض الإضافى ، كما يفرض المقرض نسبة معينة للمديونية لا يجب تجاوزها، لذلك من المتوقع أن تلجأ الشركات التى اقتربت نسبة المديونية لديها من الحد الأقصى المسموح به إلى عدم ممارسة التحفظ المحاسبي للتقرير عن أرباح عالية تزيد من إجمالى حق الملكية لتحسين تلك النسبة ، وبالتالي تجنب انتهاك شروط عقد القرض — وهذه حالة استثنائية — حيث أن القاعدة العامة أن الشركات المقترضة يجب أن تحافظ على شروط التعاقد لديها، وقد أكد البعض على أن الشركات التى تقوم بتمويل الجزء الأكبر من عملياتها عن طريق الاقتراض من المتوقع أن تكون أقل تحفظاً فى قوائمها المالية حتى تُحقق المزيد من الأرباح وتجنب انتهاك شروط عقد القرض، وعلى الجانب الآخر ؛ أكد الكثيرون على أن الشركات المقترضة تلجأ إلى ممارسة التحفظ المحاسبي طبقاً للشروط الواردة فى عقد القرض.

٣. آليات الحوكمة :

من المعلوم لدى الجميع أن انفصال الملكية عن الإدارة فى الشركات المساهمة قد أدى إلى خلق ما يُسمى بمشاكل الوكالة،

ومن ثم تلجأ تلك الشركات إلى تعظيم دالة منفعتها ولو على حساب المساهمين، وتحاول الإدارة تحقيق ذلك من خلال عدم ممارسة التحفظ المحاسبى أو ممارسته بصورة منخفضة فى تقاريرها وقوائمها المالية ، فمن هنا جاء دور آليات الحوكمة كأحد الأدوات الرقابية للحد من هذا السلوك الانتهازى من الإدارة، وآليات الحوكمة سواء داخلية أو خارجية سوف تساعد فى تحجيم هذا السلوك ، ومن ثم التشجيع على ممارسة التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية والحد من أى ممارسات تحد من الالتزام به.

٤. المعايير المحاسبية المستخدمة :

وفقاً لهذا العامل ؛ فيُفترض أن الشركات التى تستخدم المعايير المحاسبية الخاصة بالدولة الكائنة بها تكون أكثر تحفظاً من الشركات التى تُطبق معايير المحاسبة الدولية.

١.١٠ : الانتقادات الموجهة للتحفظ المحاسبى:

بالرغم من المزايا العديدة التى يتسم بها التحفظ المحاسبى – ويتضح كثيرٌ منها من خلال مواضع عدة بهذا المؤلف – ، إلا أن هناك عدة انتقادات موجهة له ، وفيما يلى عرضاً لأهم تلك الانتقادات :

١. بالرغم من أن مهنة المحاسبة قبلت بشكل عام تطبيق التحفظ المحاسبى ومفهومه بأن الأرباح المتوقعة يجب ألا تؤخذ فى الحسبان مع أخذ أى خسائر مُحتملة فى الاعتبار بمجرد إمكانية تحديد مقدارها بشكل مناسب ، فهناك من يرى أن المغالاة فى تطبيقه ؛ عادةً ما ينتج عنه تضليل فى القوائم المالية Misrepresentation وعدم تعبيرها عن الرقم الصحيح للربح والمركز المالى الأمين ، لذلك يجب عدم المغالاة فى تطبيقه ، فلا يجب أن يعمل المحاسب دائماً على

إظهار الأصول والأرباح بأقل من قيمتها الحقيقية ، وطالما توافر الدليل الموضوعى على تحقق الإيراد أو الربح فلا داعى لعدم أخذه فى الاعتبار حيث لا يكون هناك داعى للتحفظ المحاسبى فى مثل هذه الأحوال .

٢. وامتداداً لما سبق؛ فيمكن القول أنه فى ظل الالتزام بممارسات التحفظ المحاسبى ؛ فقد تحدث حالة من التعمد فى تخفيض الدخل أو التأثير على المركز المالى بطريقة تؤدى إلى سوء الفهم أو التأثير السلبى على مستخدمى المعلومات المحاسبية.

٣. واستكمالاً لما سبق عرضه ؛ فقد أدى التطبيق الخاطىء للتحفظ المحاسبى إلى تخفيض أرباح كثير من الشركات بلا مبرر، الأمر الذى عرض المحاسبة والتقارير المالية لكثير من الانتقادات من جانب من يستخدمون القوائم المالية والاقتصاديين بصفة خاصة، وهنا وجب التأكيد على أن التطبيق السليم لفكرة التحفظ المحاسبى يعنى اختيار الطرق المحاسبية التى لا تؤدى إلى تحسين أو زيادة الربح أو التأثير على المركز المالى.

٤. عدم وجود معيار أو أساس موضوعى عند تطبيق التحفظ المحاسبى ، مع صعوبة منع التلاعب فى الأرقام المحاسبية الناتج عن بعض ممارسات التحفظ المحاسبى مثل التكوين الحكمى وبدرجة مكثفة للمخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة ، مما يؤدى إلى عدم قابلية الأرقام المحاسبية للمقارنة، كما أن الممارسات التقليدية للتحفظ المحاسبى تميل لتوقع الخسائر والمصروفات المحتملة فقط وتتجاهل الاعتراف بأى مكاسب محتملة.

٥. واستكمالاً لما سبق طرحه ؛ فيمكن القول وكما سبق التوضيح فيما يتعلق بالقيود والاعتبارات الخاصة بالتحفظ

المحاسبي والتي تقضى بعدم الاعتراف بأى إيراد متوقع حدوثه مع الاعتراف بكافة الخسائر المحتملة الوقوع، وذلك بهدف عدم تسجيل أرباح وعدم تحققها لاحقاً، وبالطبع هذا الأمر سيُحرم سنة من السنوات من أرباح قد تحققت فعلاً لجيل من المساهمين .

٦. تؤدي الممارسات غير الثابتة عبر السنوات المختلفة أثناء تطبيق القواعد المتحفظة وخاصة فى حالة نمو الاستثمارات إلى تكوين كلا من احتياطي غير ظاهر أو ما يُسمى بالاحتياطي السرى أو المستتر (مبالغ غير مُبررة لتضخيم الأرباح أو تدنية قيم الأصول)، أو مخصصات مبالغ فى قيمتها.

٧. تبنى مفهوم التحفظ المحاسبي يعنى مقابلة الإيراد فى الفترة الحالية مع بعض المصروفات التى تخص الفترات القادمة، وهو ما يؤدي إلى تخفيض الربح فى الفترة الحالية وفى ذات الوقت تكوين احتياطات مستترة يمكن لإدارة الشركة استخدامها فى زيادة الربح فى الفترات المقبلة ، ويترتب على ذلك صعوبة الاعتماد على ربح الفترة الحالية فى التنبؤ بالربح فى الفترات القادمة ، ومن ثم انخفاض جودة الربح المحاسبي المنشور بالقوائم المالية .

٨. واستكمالاً لما جاء بالبنود السابقة ؛ فالتشاؤم عند تطبيق التحفظ المحاسبي يُعد تحيزاً غير مرغوب فيه فيما يتعلق بالقياس المحاسبي، ويجب أن ينتبه المحاسبين إلى أن نجاح تطبيق التحفظ المحاسبي يكمن فى مدى التحيز من عدمه .

٩. يؤدي اتباع التحفظ المحاسبي إلى وجود نوع من التحيز فى المعلومات المحاسبية التى تتضمنها القوائم المالية المنشورة ، وهو ما يتعارض تماماً مع بعض الخصائص الأساسية لجودة تلك المعلومات وأهمها الحيادية، والقابلية للمقارنة والتمثيل

الصادق والعادل، وتلك الرؤية هي وجهة نظر المشروع المشترك للإطار الفكرى للمحاسبة المالية بين مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الصادر فى عام (٢٠٠٦) تجاه نتائج الالتزام بالتحفظ المحاسبى ، ويتضح مما سبق عرضه أنها رؤية معارضة بشدة.

١٠. يتسبب التحفظ المحاسبى فى لا تماثلية المعلومات من حيث توقيت إدراج الأحداث الاقتصادية فى الأرباح المعلنة، ويمكن أن ينتج عن هذا التشويه فى البيانات المحاسبية انخفاض فى جودة الأرباح ، وهذا يؤدي بدوره إلى لا تماثلية أكثر فى المعلومات.

١١. يوجه البعض نقداً شديداً إلى التحفظ المحاسبى ، وذلك من منطلق أنه يخل بمبدأ المقابلة ويتعارض معه حيث أنه يُقلل من التجانس المفترض بين عناصر الإيرادات وبين عناصر المصروفات، ذلك لأنه فى الوقت الذى يقوم المحاسبون بتكوين مخصص للخصم المسموح به لا يقومون بتكوين مخصص لصالح الشركة للخصم المكتسب، ومن ذلك أيضاً عدم الاعتراف بالربح المتولد بالانتاج أو الحيازة، وعلى ذلك فيمكن القول أن هناك احتمالات أن يطرأ تطوير فى آليات التطبيق المتعلقة بالتحفظ المحاسبى بقدر التحول فى أساليب التنبؤ وأساليب القياس للإيرادات غير المحققة.

١٢. وختاماً ؛ فى ضوء تطبيق الاعتبارات والقيود المتعلقة بالتحفظ المحاسبى ، فيصعب على مستخدمى المعلومات الخارجية تحديد قيمة التحفظ، مما يضع المميزات جميعها فى يد المستخدمين الداخليين ، ويترك المستخدمين الخارجيين دون أى مزايا تنافسية .

وعلى الرغم مما سبق ذكره من انتقادات موجهة للتحفظ المحاسبى؛ فيمكن القول أن تلك الآراء سالفه الذكر تنظر فقط للأثر الوقتى لممارسات التحفظ المحاسبى على قائمة الدخل فى حين استمرار الشركة يُبرر ممارسته، كما أن النظر إلى التحفظ المحاسبى من وجهة نظر قائمة المركز المالى، والأخذ بمنظور الأثر التراكمى له يُقلل من أهمية تلك الانتقادات .